

CD/PV.977  
10 March 2005

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والسبعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
يوم الخميس، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

(نيوزيلندا)

السيد تيم كاوغلي

الرئيس:

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٧٧ لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي، في البداية، بأن أرحب ترحيباً حاراً بالنساء اللواتي يمثلن الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالسلم التابع للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بمركز المرأة التي قامت، كما في السنوات السابقة، بتنظيم حلقة دراسية للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وتوجد بيننا اليوم عضوات من منظمات نسائية غير حكومية شاركن في الحلقة الدراسية التي نُظمت هذه السنة بعنوان "المرأة تقول لا للسلاح النووي". وكما جرت عليه العادة منذ أمد بعيد، فقد وجّهت هذه المنظمات رسالةً إلى مؤتمر نزع السلاح.

وأتلو عليكم فيما يلي نص تلك الرسالة:

"منذ عام ١٩٨٤، تقوم مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في جنيف، بالاشتراك مع أعضاء الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالسلم، بتنظيم حلقة دراسية للاحتفال باليوم الدولي للمرأة - في ٨ آذار/مارس من كل عام - وللإشادة بما تضطلع به النساء في شتى أنحاء العالم من عمل لا يعرف الكلل من أجل تحقيق العدالة والسلم والأمن. ونحن نغتنم هذه الفرصة مرة ثانية لنشرك الجمهور عموماً والحكومات في إلقاء نظرة شاملة على قضايا السلم والأمن، والاعتراف بما دأبت النساء على المطالبة به على مدى قرون من الزمن بأن تعمد الأمم إلى نزع السلاح بصورة تامة وعلى نطاق عالمي.

"إن النساء يعملن على حشد الدعم لتزع السلاح وإحلال السلم. فقد شهد القرن الأخير وحده حملات للتنقيف وتقديم العرائض، مثل تلك الحملة التي تم في إطارها جمع ما يزيد عن ٩ ملايين توقيع أرسلت إلى مؤتمر نزع السلاح الذي عُقد في جنيف في عام ١٩٢٦، أو تلك الحملة التي قامت بها في عام ١٩٥٩ الحركة النسائية الأوروبية لمناهضة التسلح النووي، وقد تم في إطار هذه الحملات حشد دعم جماهيري واسع لتزع السلاح بصورة عامة والسلاح النووي بصورة خاصة. وقد رفضت الرابطة النسائية الدولية من أجل السلم والحرية، ومعها العديد من المنظمات الأخرى، قبول الحواجز الناشئة عن الحرب الباردة وعملت على تحطيم تلك الحواجز من خلال الحوارات بين الشرق والغرب وغير ذلك من الأنشطة العديدة المشتركة الرامية إلى إنهاء سباق التسلح وتعزيز التعاون السلمي. وقد نظمت النساء مظاهرات ضد حشد القوات النووية المتعددة الأطراف في أوروبا، وهو ما فعلته مثلاً خلال انعقاد مؤتمر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في هولندا في عام ١٩٦٤. وفي فترة الستينات من القرن الماضي، قامت ١٠٠ ٠٠٠ امرأة في ١١٠ من المجتمعات المحلية الأمريكية بالخروج من منازلهن ومكاتبهن للمشاركة في `إضراب` وطني من أجل حظر التجارب النووية بعد أن بيّنت وثائق أطباء بوسطن وجود مادة السترونيوم - ٩٠، وهي مادة تنتج عن التجارب النووية، في أسنان الأطفال في مختلف أنحاء الولايات المتحدة وخارجها. وقد تجمّع ملايين النساء والرجال في مدن أوروبا ونظموا مسيرات عبرت الحدود معلنين عن معارضتهم لنشر القذائف النووية والأسلحة الإشعاعية. ونحن جميعاً نتذكر كيف تركت نساء غرينهام منازلهن ليكرسن أنفسهن من أجل نصرة قضية السلم، مثلما ترك الرجال منازلهم في أحيان كثيرة من أجل خوض الحروب.

"ولنكن واضحين: إننا لا نزعم أن النساء هن `بحكم طبيعتهن` مسالمات أكثر من الرجال. فالنساء بحكم تنشئتهن الاجتماعية يضطلعن بدور رعاية وإطعام أسرهن ومجتمعاتهن، ومع ذلك فإن الكثير

من الرجال في شتى بلدان العالم - المتقدمة منها والنامية - يؤدون دور `الحماة` و`المدافعين` وهم في ذلك كثيراً ما يسعون إلى المحافظة على هذا الدور من خلال حيازة الأسلحة، في حين أن النساء كثيراً ما يقمن وهن يؤدين دور الرعاية هذا بتشجيع اتخاذ هذه الخطوة في اتجاه إثبات `الرجولة`. ونحن نسلّم بأن النساء يشاركن أيضاً في النزاعات - فهن يحملن السلاح، ويخضن الصراعات بل وحتى يعملن على إدامتها. ولا يكفي أن نقوم بإشراك بضع نساء أخريات في المناقشات والمفاوضات حول الأمن. فمثلاً توجد اختلافات واسعة بين الرجال في نظرهم إلى القضايا ذات الأهمية، فإن وجود مشاركة واحدة في المفاوضات لا يمكن أن تمثل جميع النساء على تنوعهن.

"ثم إن من شأن تزايد الحوار مع المنظمات غير الحكومية وإشراكها في جميع جهود نزع السلاح أن ييسر التوصل إلى فهمٍ أوسع بكثير وأكثر شمولاً لقضايا الأمن، مما يشكل أساساً لعقد الكثير من الاتفاقات والمعاهدات الأمنية الجديدة. ولا بد الآن من الخروج من المأزق الذي يعرقل المضي قدماً بتزع السلاح.

"ولقد تراكمت لدى النساء على مر السنين خبرات واسعة فيما يتصل بهذه القضايا وهن تواقات، إلى جانب الكثير من أعضاء المجتمع المدني الآخرين والمنظمات غير الحكومية، إلى العمل معكم ومع وزاراتكم في العواصم من أجل المضي قدماً. وفي عام ١٩٩٧، عُرضت على الجمعية العامة اتفاقية نموذجية بشأن الأسلحة النووية أعدتها كوستاريكا التي قالت إن هذه الاتفاقية النموذجية تحدد `القضايا القانونية والتقنية والسياسية التي ينبغي النظر فيها من أجل التوصل إلى اتفاقية فعلية بشأن الأسلحة النووية`.

"وفي عام ٢٠٠٢، قدمت جنوب أفريقيا إلى هذه الهيئة ورقة عمل تعرض فيها بعض المقترحات والأفكار بشأن إبرام معاهدة لحظر المواد الإنشطارية. وقد حان الوقت للتفاوض حول هذه المعاهدة الآن من أجل معالجة مشكلة الانتشار النووي. وهناك قطاعات واسعة من المجتمع المدني العالمي تقف على أهبة الاستعداد لفعل كل ما يمكنها فعله للمساعدة في هذه المفاوضات. ولديكم أنتم في مؤتمر نزع السلاح سلطة فتح أبوابكم أمامنا. فالفقرة ٤١ من النظام الداخلي للمؤتمر تُقر بأنه يجوز للمؤتمر أن يقرر دعوة الوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وغير ذلك من أجهزة منظومة الأمم المتحدة، من أجل تقديم المعلومات. ونحن مستعدون لقبول دعوتكم ونتطلع إلى تلقيها.

"لقد عملت هذه الهيئة جاهدة على مدى ثماني سنوات طويلة من أجل المضي قدماً. وهي لن تتمكن من إحراز إنجازات جوهرية ما دامت الحكومات تساوي بين الأمن والتسلح. ونحن لم نشهد تزايداً في الأمن العالمي يجاري الزيادات العالمية في الإنفاق العسكري، بل إننا شهدنا انتشاراً متزايداً للأسلحة، وتهديدات متزايدة من جهات فاعلة من غير الدول، كما شهدنا تناقصاً في أمن الإنسان.

"وقد ركزنا خلال الحلقة الدراسية التي عقدناها هذه السنة على الأسلحة النووية، وعلى الدور الذي تؤديه هذه الأسلحة التي تفتك بالبيئة والأفراد وتبيد الأجناس في عالمٍ يكافح من أجل إقرار تصور شامل للأمن والمضي في اتجاهه - تصور يشمل حماية البيئة، وحماية جميع الجهات المتأثرة بجميع مراحل النزاعات؛ تصور يشمل ويتفهم الأسباب التي تدفع الناس إلى حمل السلاح من أجل نزع السلاح.

"وإن المنظمات غير الحكومية التي تراقب مداولاتكم هنا، والمنظمات غير الحكومية التي سوف تحتشد في نيويورك لمراقبة مداولات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتوجيه اهتمام الجمهور إليه، والمنظمات غير الحكومية التي قامت بتنظيم مظاهرات عارمة لمناهضة الأسلحة النووية، والمنظمات غير الحكومية التي مارست ضغوطاً منظمة على الحكومات من أجل التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هي جميعها منظمات يضم الكثير منها وإلى حد كبير نساءً يقوم تفانيهن في العمل من أجل إزالة الأسلحة النووية على أساس فهمهن الفذ لشروط هذه الأسلحة.

"وبينما نشيد بالقرار الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح في السنة الأخيرة والذي يقنن القواعد الأساسية للعمل مع المنظمات غير الحكومية المعنية بتزع السلاح، فإننا نحثكم على استعراض مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية وإتاحة وصولها إلى جميع المحافل الدولية المعنية بتزع السلاح، وعلى أن تفهموا، كما قالت كرواتيا في الجمعية العامة، الدور المتزايد والمفيد الذي يلعبه المجتمع المدني في ميدان نزع السلاح... والذي يمكن أن يعطي دفعة إضافية للمبادرات الرامية إلى الخروج من الطريق المسدود والتمكن في النهاية من المضي قدماً في جدول الأعمال المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ونحن نحثكم على العمل بنصيحة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الذي دعا إلى إجراء حوار أكثر تنظيماً ودواماً مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، مع الإقرار بأن العمل مع المنظمات غير الحكومية على نحو أكثر فعالية يزيد من احتمالات تفهم قرارات الأمم المتحدة على نحو أفضل ودعمها من قبل جمهور واسع ومتنوع.

"إن ثقافة التزعة العسكرية التي ازدادت رسوخاً في شتى أنحاء العالم قد أخذت تدفع حجر الزاوية في نظام نزع السلاح، أي معاهدة عدم الانتشار النووي، في اتجاه هاوية خطيرة. ونحن جميعاً ندرك التراجعات الكبيرة عن الإنجازات الرئيسية التي تحققت في مؤتمر الاستعراض الذي عُقد عام ٢٠٠٠، ونعرف أن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير جذرية من أجل وقف حدوث ذلك.

"إن لدى مؤتمر نزع السلاح فرصة فريدة متاحة له لكي يفعل ذلك في المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد قريباً، لكي يعالج شواغل وأولويات جميع الدول الأطراف ويعمل على تعزيز عدم الانتشار وكذلك ما تشتمل عليه المعاهدة من التزام بتزع السلاح. وإذا تمكن مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل والشروع في إجراء مناقشات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، و/أو غير ذلك من البنود المدرجة على جدول الأعمال المقترح، فسوف تكونون بذلك قد مكنتم مؤتمر الاستعراض من الانطلاق لأداء عمله، وهو ما يحتاج إليه أمس الحاجة. وإن ثمة فرصة متاحة لكم، وهي غير متاحة لأي هيئة أخرى ولا لأي دبلوماسيين آخرين، لكي تؤثر في تحقيق انطلاقة إيجابية لعملية الاستعراض، وإنهاء حالة الشلل الذي عطل عمل اللجنة التحضيرية.

"لقد أخذ الوقت يضيق. وفي الأشهر القليلة المقبلة، يجب على جميع الجهات الفاعلة ضمن المجتمع الدولي لتزع السلاح أن تفعل كل ما في وسعها لاستخدام هذا المؤتمر كأداة لضمان الأمن الإنساني لجميع الشعوب في كل مكان."

وهذا يُختتم البيان. وأود بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي أن أتوجه بالشكر إلى المشاركات في الحلقة الدراسية التي نُظمت بمناسبة اليوم الدولي للمرأة على الرسالة التي وجهتها وعلى ما يبذلنه من جهود لا تعرف الكلل بهدف تحقيق العدالة والسلام والأمن للجميع. واسمحوا لي أن أقول، بصفتي الوطنية، إنني أتطلع إلى اليوم الذي يتمكن فيه هذا المؤتمر من أن يعمل بالكامل بنصيحة الأمين العام للأمم المتحدة التي تم تذكيرنا بها للتو، وأن يتم تسليم هذا البيان العام شخصياً.

ولدي على قائمة المتحدثين في الجلسة العامة لهذا اليوم ممثلو البلدان التالية: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ثم الجزائر، ثم النرويج. أُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر.

السيد آن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إن هذا هو أول بيان يدلي به وفدي في ظل رئاستكم. وأود باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن أهنيكم على توليكم الرئاسة، وآمل أن نشهد إحراز تقدم ملموس في عمل مؤتمر نزع السلاح في ظل توجيهاتكم المقتدرة. كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي البالغ للرئيس السابق، سفير هولندا، لما بذله من جهود فاعلة وللنهج الذي اعتمده من أجل العودة بمؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح.

وأود أن أعرض بعض الآراء والأفكار بشأن مؤتمر نزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح، كما نعلم جميعاً، كاد الآن يصبح مشلولاً. فلا مبالغة في القول إن مصير مؤتمر نزع السلاح قد بات مُعرّضاً للخطر. فالمؤتمر لم يحقق أية نتائج للبشرية على مدى نحو عشر سنوات. وبطبيعة الحال، فإن الأغلبية المطلقة من الدول الأعضاء قد بذلت جهوداً متواصلة من أجل اعتماد برنامج عمل والشروع في إجراء مناقشات موضوعية بشأن القضايا الرئيسية، حيث تم تقديم مقترحات متوازنة، مثل "مبادرة السفراء الخمسة". إلا أن جميع هذه الجهود كانت دون طائل. وقد أصبح مؤتمر نزع السلاح الآن عالقاً في وضع لا يستطيع فيه أن يخطو إلى الأمام.

إن وفدي يعتقد أنه يجب علينا جميعاً أن نشعر بالذنب تجاه المجتمع الدولي. فكم من الوقت والعمل والمال أضعنا على مدى قرابة عشر سنوات؟ ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح قد أضاع قرابة عشر سنوات وهو يناقش برنامج عمل دون أن يتوصل إلى أية نتيجة حاسمة. ومع ذلك فإنه من المؤسف أكثر من ذلك أنه ليست هناك أية ضمانات بأن تجربة السنوات العشر هذه لن تتكرر. أفلا ينبغي لنا إذن أن نشعر بالذنب؟

ثم ما هي المشكلة الرئيسية التي تتعين معالجتها للعودة بمؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح؟ وما هي العقدة التي ينبغي حلها أولاً لكي يتسنى حلّ العقد الأخرى ذات الصلة؟

إن وفدي لا يعتقد أن المشكلة تكمن في الإجراءات أو في أية طريقة عمل أخرى. بل إن هناك عقبة سياسية كبيرة أمام مؤتمر نزع السلاح. وهذه العقبة السياسية تتمثل في وجود إرادة سياسية لإعاقه إحراز تقدم في عمل المؤتمر. ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف. وينبغي أن يكون التفاوض المتعدد الأطراف قائماً على روح تعددية الأطراف. والمفاوضات المتعددة الأطراف لا يمكن أن تسير في الاتجاه الصحيح إلا عندما يستطيع كل طرف أن يعرض آراءه ويصغي إلى آراء الآخرين ويحاول فهمها بصدق وإيجابية على أساس رغبة مشتركة في

التوصل إلى سلم وأمن حقيقيين. ومن المؤكد أن أي شكل من أشكال المحادثات أو المفاوضات المتعددة الأطراف سييؤء بالفشل إذا ما تم اعتماد سياسات أو مواقف أحادية الجانب أو أصرَّ عليها. ومؤتمر نزع السلاح سيُمنى بالفشل إذا ما أعرض كل طرف عن الاستماع إلى الأطراف الأخرى واكتفى بأن يقول "لا" باستمرار. وقد لمست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال تجربتها، مثل هذه النتائج غير السعيدة للمحادثات.

إن مؤتمر نزع السلاح ليس محفلاً يتعين فيه انتهاج سياسة أي طرف من جانب واحد. وإذا ما أُريد تنشيط مؤتمر نزع السلاح المُصاب بالشلل، فإن النهج السياسية السلبية ينبغي أن تُغيَّر بصورة حاسمة. وإذا كنا نرغب في إتاحة الفرصة لمؤتمر نزع السلاح لكي يعود إلى العمل، وإذا كنا نريد أن نمضي بالمؤتمر قدماً وأن ننقذه، فإن الطريق الوحيد لذلك يتمثل في التغيير الجريء للمواقف السياسية السلبية.

ويعتقد وفدي أن بإمكاننا القول بأن لدينا أساساً سياسياً حقيقياً للمضي قدماً في اتجاه الاتفاق على برنامج عمل، ولكن ذلك لن يتسنى إلا عندما يُثبت كل عضو من أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن لديه الإرادة السياسية للعمل الجماعي من أجل دفع عمل المؤتمر قدماً بما يخدم مصلحة البشرية قاطبةً. وما دام مؤتمر نزع السلاح يفتقر إلى هذا الأساس السياسي، فسوف يمتحن بنكسات مهما كثرت الاجتماعات والمناقشات التي يعقدها، وسوف يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل الاتفاق على أية مقترحات تعرض عليه. وهذا هو الدرس المستفاد من واقع مؤتمر نزع السلاح الذي أضع عشر سنوات سُدَى.

وفي هذه السنة نحل ذكرى مرور ستين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة. وإن وفدي يأمل بصدق أن يتم إحراز تقدم رئيسي في عمل مؤتمر نزع السلاح خلال هذه السنة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لنا سيدي الرئيس بأن ناشد جميع الوفود بذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى حل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر السيد آن ميونغ هون على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر الموقر.

السيد الجزائري (الجزائر): السيد الرئيس، أتوجه اليوم لمخاطبتكم باسم الدول العربية الأعضاء والمراقبة في مؤتمر نزع السلاح وذلك انطلاقاً من اهتمام منطقتنا العربية البالغ والحرص الذي توليه لمسألة نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، لقد سبق لي وأن هنأتكم باسم الجزائر على ترؤسكم لمؤتمرنا هذا، ويطيب لي اليوم أن أهنتكم مرة أخرى ولكن باسم كافة الدول العربية، وستجدوننا كلنا ملتفين حولكم من أجل الخروج من المتاهات التي طالما تحبب فيها المؤتمر. كما نتوجه بالشكر كذلك إلى السيد سيرغي أوردجينكيدزه، الأمين العام للمؤتمر ونائبه السيد إنريكي رومان موريه وجميع فريق السكرتارية. ويسرنا أن نعبر من خلال هذه المداخلة عن رغبتنا الأكيدة وعملنا الجاد من أجل تهيئة جو من الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي لما فيه سعادة ورفاهية الشعوب قاطبة بما في ذلك أمتنا العربية. وتؤكد المجموعة العربية تمسكها بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخرها القرار رقم ٥٩/٦٩ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي أكد على أن الاعتماد على الإطار

المتعدد الأطراف هو المبدأ الأساسي للتفاوض في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا يُعتبر تأكيداً لعالمية هذه المسائل التي تتطلب التدخل بمشاركة جميع الدول على أساس المساواة.

إن ازدياد حجم وحدة المخاطر والتحديات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي تجعلنا متمسكين الآن أكثر من أي وقت مضى بهذا الأسلوب لإيجاد حلول ناجعة لمختلف المسائل. وهذا ما يزيد من اهتمامنا واعتمادنا على مؤتمر نزع السلاح.

وإن الدول العربية على يقين تام بأن معاهدة عدم الانتشار النووي تُعتبر أهم المعاهدات التي أبرمت والتي أثبتت فعاليتها في الحد من الانتشار النووي على مدار أكثر من ٣٥ سنة. وما انضمام أغلب الدول إليها إلا خير دليل على الاقتناع بأهميتها من أجل إبعاد شبح الحرب النووية. ومن هذا المنطلق، فقد أخذت الدول العربية على عاتقها نبذ الخيار النووي بانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. لذا، وزيادة على حرصها على عدم الانتشار، فهي تولي أهمية قصوى لتزع هذا السلاح الفتاك. وعلى هذا الأساس فهي تطالب الدول النووية الأطراف في المعاهدة، بتحمل مسؤولياتها وإعطاء الضمانات الأمنية المنشودة لخلق الثقة وتفعيل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات استعراض المعاهدة في مجال نزع السلاح النووي.

ومن هنا تأمل المجموعة العربية أن تعمل الدول النووية على احترام التزاماتها التي تعهدت بها، لا سيما تلك المعتمدة خلال مؤتمر الاستعراض السادس لمعاهدة عدم الانتشار النووي لسنة ٢٠٠٠، وعلى وجه الخصوص الخطوات الثلاث عشرة العملية. وأملنا أن يكون مؤتمر الاستعراض السابع المزمع عقده في أيار/مايو المقبل فرصة للتأكيد على هذه الالتزامات من قِبَل الدول النووية وفرصة لتعزيزها.

ويُعتبر نزع السلاح النووي على المستوى الإقليمي من خلال إنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة، مرحلة هامة جداً لخلق مناخ من الثقة لوضع حد للتنافس النووي ومن ثم لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل. إن انتشار هذه الأسلحة بمنطقة الشرق الأوسط بالأخص يشكل خطراً على الأمن والسلم وعنصراً لزعزعة الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. لذا فقد عملت الدول العربية على مستوى كل المحافل المتعددة الأطراف من أجل التحسيس بمخاطر الانتشار النووي بالمنطقة وضرورة جعل الشرق الأوسط خالياً منها. لهذا تعتبر الدول العربية القرار المتخذ خلال مؤتمر الاستعراض لسنة ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

كما نذكر بأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض السادس للمعاهدة كانت واضحة في التأكيد من جديد على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن دولنا تلح على ضرورة تفعيل هذا القرار المحوري لسنة ١٩٩٥ خلال مؤتمر الاستعراض السابع لوضعه موضع التنفيذ. وهذا طبقاً لروح قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ الذي يرمي في بنده الرابع عشر إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك القرارات التي تصادق عليها الجمعية العامة سنوياً بمبادرة من المجموعة العربية في هذا الشأن، وكما تعلمون فإن هذه المبادرات العربية قد أدت إلى مصادقة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين على القرارين ٥٩/٦٣ و ٥٩/١٠٦ الخاصين بهذه المسألة. وتذكر دولنا أيضاً بمشروع القرار الذي

تقدمت به الدول العربية إلى مجلس الأمن سنة ٢٠٠٣، والذي لا زال مطروحاً أمامه إلى يومنا هذا. والهادف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.

إن الأمن والسلم الدوليين رهينان بانتشار ثقافة نزع السلاح. وفي هذا السياق، فإن جامعة الدول العربية قد أقامت علاقات وثيقة مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) من خلال عقد مؤتمرات مشتركة ودورات تدريبية وندوات وإجراء بحوث تنشر هذه الثقافة الغالية.

وفي الخلاصة، فإن التحديات المصيرية المطروحة أمامنا، تستدعي منا جميعاً عملاً جاداً على مستوى مؤتمر نزع السلاح، غير أننا نلاحظ للأسف، مع بقية زملائنا، أن أعمال المؤتمر متوقفة منذ عدة سنوات بسبب التصلب في المواقف ولفك هذه العقدة فإن الدول العربية لم ولن تدخر أي جهد في إطار مجموعة الـ ٢١ لإعطاء ديناميكية جديدة للمفاوضات وأشغال المؤتمر، وقد كان آخرها كما تعلمون قبول التعامل الإيجابي مع مقترحات سلفكم سعادة سفير هولندا السيد كريس ساندرز الرامية إلى تعيين منسقين خاصين. وعليه فنحن نرجو أن تبدي الدول الأعضاء الأخرى من جهتها قدراً من الإرادة السياسية اللازمة والمرونة والواقعية حتى يمكن إيجاد حلول توافقية وصولاً إلى برنامج عمل للمؤتمر يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات أمن كل مجموعات الدول باختلافها.

كما نؤكد تمسك المجموعة العربية بالالتزام بالعمل طبقاً للوثيقة الختامية للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخاصة بترع السلاح لسنة ١٩٧٨ وجدول الأعمال المتفق عليه سنوياً في مؤتمر نزع السلاح وكذلك النظام الداخلي الذي يحكم أعمال المؤتمر.

ونكرر من جديد استعداد المجموعة العربية للتعاون والعمل بشكل بناء للتوصل إلى برنامج عمل يحقق مصالح واحتياجات الجميع بصفة متوازنة.

وفي ختام كلمتنا، نود التنبيه إلى أنه إن كان هناك العديد من المحافل المتعددة الأطراف المعنية بمناقشة مسائل نزع السلاح، فإن مؤتمرنا هذا يبقى المحفل الدولي المتعدد الأطراف الوحيد لإعداد مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بهذه المسائل. إن هذا الأمر يحتم علينا جميعاً العمل لحماية هذا المكسب والحفاظ عليه لأجل الإسهام في بناء نظام قانوني دولي جديد يضمن الأمن والسلم الدائمين في العالم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر الموقر السفير إدريس الجزائري على البيان الذي أدلى به باسم الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء، وأعطي الكلمة الآن لممثل النرويج الموقر.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): لقد أصغيت باهتمام كبير لبيان المنظمات غير الحكومية الذي نقلتموه، سيدي الرئيس، في بداية هذه الجلسة. وإننا نأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح في المستقبل من الاستماع إلى أصوات المجتمع المدني من مصدرها مباشرة. إن الممارسة المتبعة اليوم هي ممارسة يمكن أن يقال - بعبارات ملطفة - إنها غريبة ومن الصعب جداً فهمها. فمؤتمر نزع السلاح هو، حالياً، هيئة وصلت إلى طريق مسدود ولكنه ينبغي لنا مع ذلك أن تكون لدينا الجرأة على دعوة ممثلي المجتمع المدني، من حين لآخر، لكي يخاطبوا المؤتمر ولكي نصغي إلى شواغلهم.

كما استمعت باهتمام للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر. وإني أشاطره بالكامل رأيه بأن التُّهج اللامسؤولة الأحادية الجانب تشكل تهديداً لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وكخطوة أولى في اتجاه تصحيح واقع الحال السلبي الراهن، من المقيد أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتبدي تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها دولة يمكن التحقق من أنها غير حائزة للأسلحة النووية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج الموقر السيد باولسن على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل آيرلندا الموقر.

السيد فالون (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): أود فقط أن أشاطر زميلي النرويجي ما أبداه من تعليقات فيما يتصل بمشاركة المجتمع المدني في هذا المحفل. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ، في هذا اليوم الذي يراد فيه أيضاً، في هذا المحفل على الأقل، الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، بأننا نجتمع في محفل يقل فيه وجود النساء "على الأرض" ويكثر فيه وجود الرجال "على السقف"، وقد يكون من المصادفات أن تكون المنظمات غير الحكومية قد نزلت في منزلة بين المتزلتين ولكنه لا يبدو أن العالم قد تغير كثيراً منذ رسم هذه اللوحة الجدارية المعلقة في هذه القاعة. وإني أؤيد الآراء التي أعرب عنها كل من ممثل النرويج والرئيس بأن نصل إلى اليوم الذي تسود فيه الروح التي تحلى بها فريق الشخصيات البارزة المعني بالمجتمع المدني والعلاقات مع الأمم المتحدة بل وحتى روح ميثاق الأمم المتحدة نفسه وذلك من خلال السماح للمنظمات غير الحكومية، بصرف النظر عن هويتها، بأن تسهم في عمل هذا المحفل إسهاماً مباشراً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): اشكر ممثل آيرلندا الموقر السيد فالون على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا الموقر.

السيد ساندرز (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة لكي أعرب عن تأييدي لما قاله للتو الزميلان الموقران ممثلا النرويج وآيرلندا. وهولندا مقتنعة أيضاً بأنه يمكن بل يجب الاستماع إلى المجتمع المدني في هذه الهيئة بصورة مباشرة. كما أود أن أذكر في هذا الصدد بنصيحة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الذي دعا إلى حوار أكثر تنظيماً ودواماً مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نولي هذه الكلمات كل اهتمام.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا الموقر السفير كريس ساندرز على بيانه، وأود أن أستفسر من المندوبين عما إذا كان أي عضو آخر يود أن يتكلم في هذه المرحلة. أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا الموقر.

السيد هايتزبيرغ (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدليتم به بصفتمكم الوطنية حول هذه القضية وكذلك للبيانات التي أدلى بها للتو ممثلو النرويج وآيرلندا وهولندا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا الموقر السفير هايتزبيرغ على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر.

السيد آن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود الرد على البيان الذي أدلى به ممثل النرويج. وأعتقد أن ثمة انحرافاً قليلاً عن النقطة الرئيسية. وآمل أن يفهم وفد النرويج أن هناك تحدياً يتمثل في وجود مشكلة سياسية تجبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دائماً على أن تفعل ما لا تريد فعله حقاً. وآمل أن تتفهموا هذه النقطة الرئيسية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر السيد آن ميونغ هون على بيانه.

ألاحظ أنه لا يوجد أي وفد آخر يود التحدث في هذه المرحلة. ولذلك يمكننا أن ننتقل إلى تناول المسائل المتبقية وهي كما أعتقد من شقين. وأود أولاً أن أعرض على الأعضاء جدول الجلسات التي سنعقدها في الأسبوع المقبل والذي سيكون جدول أعماله مثقلاً بصفة خاصة، ثم أود بعد ذلك أن أطلع المؤتمر على آخر المعلومات عن المشاورات التي أجريتها حتى الآن. وإذا بدأنا إذن بعرض جدول الجلسات التي ستعقد في الأسبوع المقبل، فإنكم تذكرون أنه في بداية دورة عام ٢٠٠٥ قام رئيس المؤتمر آنذاك، السفير كريس ساندرز، والأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد سيرجي أودجينكيدزه، بتوجيه رسائل إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لدعوتهم إلى النظر في إمكانية إلقاء كلمات أمام مؤتمر نزع السلاح خلال زيارتهم المرتقبة إلى جنيف، وبخاصة خلال الفترة التي تتزامن مع انعقاد دورة لجنة حقوق الإنسان التي تبدأ في الأسبوع المقبل.

ولقد تلقت الأمانة حتى اليوم رسائل من عدد من الدول الأعضاء تبلغها فيها بأن وزراء خارجيتها يعتزمون إلقاء كلمات أمام المؤتمر. وأكتفي بالمرور سريعاً على هذه القائمة التي تشمل ثلاثة أيام من الأسبوع المقبل وعشرة وزراء. ففي الساعة ١١/٠٠ من صباح يوم الاثنين الموافق ١٤ آذار/مارس، سيقوم وزير خارجية كندا بمخاطبة هذا المؤتمر. وفي الساعة ١٠/٣٠ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٥ آذار/مارس، سيقوم بمخاطبة المؤتمر وزير خارجية بيرو ثم وزير خارجية فنلندا ثم وزير خارجية هولندا، ثم وزير خارجية السويد يليه وزير خارجية أوكرانيا وفي الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم الخميس الموافق ١٧ آذار/مارس، سيخاطبنا وزير خارجية كازاخستان يليه وزير خارجية سلوفاكيا ثم السكرتير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان يليه وزير خارجية بولندا.

ووفقاً للممارسة السابقة لمؤتمر نزع السلاح في مثل هذه الحالات، أود أن أقترح أن يعقد المؤتمر ثلاث جلسات عامة في الأسبوع المقبل أيام الاثنين والثلاثاء والخميس من أجل الاستجابة لهذه الطلبات المحددة. وبالنظر إلى أن جدول مواعيد المتحدثين الموقرين سيكون مثقلاً في هذه الأيام، فإنني أعتزم عقد تلك الجلسات في مواعيدها المحددة قدر الإمكان كما أود حقاً أن أناشد جميع الوفود بأن تكون حاضرة في قاعة المجلس في الوقت المحدد.

وأخيراً، وإذا لم تكن هناك أية تعليقات فيما يتصل بهذا الجزء من أعمال المؤتمر خلال الفترات الصباحية، أود كما سبق لي أن قلت أن أطلع المؤتمر على آخر المعلومات عن المشاورات التي أجريتها حتى الآن، وسوف أطلب من الأمانة أن توزع عليكم تعليقاتي أثناء إلقاء كلمتي.

وعلى الرغم من أن مشاوراتي الثنائية وغيرها من المشاورات التي أجريتها ما زالت مستمرة، فإنني أود أن أعرض على المؤتمر تقريراً مرحلياً أوفى إلى حد ما من التقرير الذي استعطت تقديمه يوم الخميس الماضي. وإنني إذ

أقدم ما يمكن اعتباره استنتاجات مؤقتة أدرك أن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح سيكون مثقلاً في الأسبوع المقبل كما أدرك أن المؤتمر سوف يشهد تركيزاً سياسياً عالياً المستوى وأنه لا يزال يتعين عليّ أن أتحدث ثنائياً مع عدد قليل من الوفود.

وإنني إذ أضع في اعتباري أننا سوف نشهد قريباً حدثاً وشيكاً يتسم بمغزى وأهمية كبيرين - أقصد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار - قد حدّدتُ لنفسي منذ بداية اضطلاعي بولاية الرئاسة مهمة تتمثل في محاولة تحديد العناصر الإيجابية، لا السلبية، في الوضع الحرج الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح حالياً.

إن الورقة غير الرسمية المعنونة "مادة للتفكير" التي قدمها سلفي السفير كريس ساندرز كانت مفيدة في هذا الصدد. ووفقاً لتقليد الاستمرارية الذي أرساه الرؤساء المتعاقبون على مدى السنة الماضية، فقد تابعتُ بحث ورقة "مادة للتفكير" في المشاورات التي أجريتها. ولا بد لي من القول إنني واجهت عدة مواقف مترددة في محاولة الحصول على تعليمات أكيدة على أساس ورقة غير رسمية. ولكنه يسرني القول إن أغلبية ساحقة من الوفود قد استجابت لجهودتي وقدمت لي معلومات قيمة أتاحت لي التعرف على ما تبديه الوفود من مرونة. وهذا هو أول أمر إيجابي أبلغكم به وسوف أعود إلى تناول عنصر المرونة هذا عدة مرات في ما يلي.

أما الجانب الإيجابي الثاني فقد تمثل في استعداد الوفود للانكباب على عمل جدي على أساس واحدة أو أكثر من القضايا الأربع الأساسية أو ذات الأولوية. وهذه الرغبة تكاد تكون متوفرة لدى الجميع. وهذا أمر ليس جديداً مثلما ذكر العديد من الرؤساء السابقين ولكننا وجدنا الكثير من العزاء في أن الورقة غير الرسمية المعنونة "مادة للتفكير"، شأنها في ذلك شأن عدة مقترحات رسمية سابقة، قد اشتملت على مفهوم القضايا الأربع ذات الأولوية.

إلا أن رد الفعل الواسع النطاق هذا ينبغي أن يُنظر إليه بالاستناد إلى الطيف الكامل لوجهات النظر. فعلى أحد طرفي هذا الطيف، يتوقف الاستعداد للنظر في الاتفاق على برنامج عمل يشمل أكثر من واحدة من القضايا الرئيسية الأربع على وجود اتفاق على الإسراع في التفاوض حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية. ويبدو أن مثل هذا التفاوض، بالنسبة لواحدة من هذه الدول القليلة على الأقل، ينبغي أن يجري، بالنظر إلى الواقع الحالي للأمور، على أساس ولاية غير مشروطة.

وعلى الطرف الآخر من الطيف، يتوقف الاستعداد للتفاوض حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية على وجود ولاية تتضمن شروطاً دنياً معينة، وبخاصة اشتراط التحقق، كجزء من برنامج عمل يتوخى إجراء مناقشة، بشكل ما، للقضايا الرئيسية الثلاث الأخرى. وقد قيل لي بكل وضوح إن إمكانيات عقد اجتماع للعقول المفكرة سوف تكون مستبعدة إلى أن يتم، على أساس متبادل، إبداء المرونة التي أبدت على مر السنين، فيما يتصل مثلاً بطبيعة الولاية المتعلقة بضمانات الأمن السلبية، وشمول القضايا الجديدة والإضافية، وتعيين أربعة منسقين خاصين.

ويبدو من ظاهر الأمور أن هذا ليس تطوراً إيجابياً ولكنه يمثل ببساطة الحالة الراهنة، أي المأزق الراهن. إلا أنني أميل، لهذه الأسباب، إلى النظر إلى واقع الحال هذا نظرة أكثر إيجابية. فعدد الدول التي أخذت تبدي مرونة بين المواقف السائدة على طرفي الطيف قد تزايد، كما تزايد مستوى المرونة. ويضاف إلى ذلك أنه بينما لا يريد

كل عضو من أعضاء المؤتمر الشروع في التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية (بأي شكل من الأشكال)، فما من أحد قد قال لي إن مثل هذه النتائج سوف تكون عقبة كأداء.

وفي حين أنه لا تتوفر لدى جميع أعضاء المؤتمر حالياً القدرة على الاتفاق على برنامج عمل يشمل قضايا رئيسية أخرى غير قضية معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية، فقد لمست وجود استعداد لمناقشة هذه القضايا الأخرى باعتبارها تدرج ضمن الشروط التي أشرت إليها. وعلاوة على ذلك، قد يكون من المهم، بالنسبة لزيادة اختبار مدى مرونة تلك الدول أن تنظر إلى التفاوض حول إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الإنشطارية، وإن يكن بشروط معينة، كمسألة تتسم بقدر من الإلحاح. ومن جهة ثانية، ومن أجل تأمين قبول الآخرين، فإن هذا الاستعداد لمناقشة القضايا الرئيسية الأخرى ينبغي أن يُثبت بالتزامن مع تحديد الولاية المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية.

واسمحوا لي الآن بأن أحاول ربط الملاحظات التي أبديتها للتو بمقترحات محددة معروضة على هذا المؤتمر. فاقترح السفراء الخمسة يحظى بتأييد قوي جداً ولكن درجة من البراعماتية التي تحيط بتطوره قد سادت في هذه الهيئة لبعض الوقت. أما ما إذا كانت الورقة المعنونة "مادة للتفكير"، إذا ما قُدمت بصورة رسمية، سوف تحظى في النهاية بنفس القدر من التأييد فهو أمر من السابق لأوانه كثيراً أن أقرره بالاستناد إلى المشاورات التي أجريتها حتى الآن. وإذا لم أجد ما يشجعي من جميع الأوساط في مؤتمر نزع السلاح خلال الأسبوع المقبل، فإنني لا أعتزم شخصياً أن أخوض في هذه المسألة بهذه الطريقة. وكما أوضح العديد من الزملاء، فإن مشكلة المؤتمر لا تتمثل في نقص المقترحات ولا في الافتقار إلى الحنكة الدبلوماسية بل إنها تتمثل في نقص الإرادة السياسية.

أما العلامة الإيجابية الأخيرة التي أود أن أشير إليها فتتعلق بمستقبل هذه الهيئة. فهناك قلق واسع النطاق إزاء أهمية هذه الهيئة ومصداقيتها. وكما قال لي أحد المندوبين، فإن الأعضاء توافقون جداً لرؤية هذه الهيئة تعود إلى العمل بفعالية. كما اتضح لي أن أهمية مؤتمر نزع السلاح ومصداقيته ترتبطان بمدى قدرته على التفاوض و/أو معالجة القضايا الرئيسية على نحو أوثق بكثير من ارتباطهما بالشروع في مناقشة القضايا الجديدة أو الإضافية التي تتسم بالأهلية ولكنها ليست آتية بالقدر نفسه. إذ لم يتم طرح أية قضايا جديدة أو إضافية يمكن أن تحظى، بأي حال من الأحوال، بتوافق في الآراء على إدراجها ضمن برنامج عمل.

إن هذه العلامات أو النبضات الإيجابية الثلاث أو الأربع التي أشرت إليها تدفعني إلى أن أطرح للتفكير عدة معادلات صريحة دون أي ترتيب محدد. واسمحوا لي بأن أشدد على أن هذه المعادلات لا تعبر عن موقف كل عضو من الأعضاء بل إنها تعبر عن فهمي للنقاط الرئيسية العالقة. وقد يكون ما أقوله بديهيًا ولكنني أود مع ذلك أن أحاول، على أساس ما قالته لي الوفود في مشاوراتي الثنائية، أن أبين الخطوط التفاوضية الرئيسية - وأشدد على كلمة "الرئيسية".

• إن تأمين التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية تتعلق بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية دون شروط قد يتطلب قبول ولايات لإجراء مناقشات حول القضايا الرئيسية الثلاث الأخرى. وثمة نتيجة تترتب على هذه المعادلة - أي تأمين التوصل إلى اتفاق بشأن ولايات لإجراء مناقشات حول هذه القضايا الرئيسية الثلاث - يبدو أنها تستتبع قبول ولاية بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية؛

• والمعادلة الأخرى هي أن مدى الاستعداد لقبول التفاوض حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية يستتبع الحاجة إلى ضمان أن يشتمل هذا التفاوض، كحد أدنى، على إنشاء آلية تحقق. وإني أشير بعبارة "كحد أدنى" إلى شواغل بعض الدول التي تعتبر أن برنامج العمل الذي يلي هذه الحاجة ينبغي أن يشمل أيضاً ولايات لمناقشة المسائل الرئيسية الأخرى.

ومن السهل نسبياً بيان الطبيعة التي تتسم بها مشكلة ما. ولكنه من الأصعب بكثير اقتراح حل لها. وكما يعرف أعضاء المؤتمر، وبخاصة أولئك الذين كانوا موجودين هنا خلال تولي فنلندا للرئاسة، فإن نظامنا الداخلي يتوخى لا اعتماد برنامج عمل فحسب بل جدول أنشطة أيضاً. وأعتقد أنه إذا أمكننا الاتفاق على ولاية خاصة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية - وسوف أتناول هذه النقطة بعد قليل - فسوف يكون بإمكاننا أن نضع جدول أنشطة يمتد على مدى الفترة المتبقية من السنة، مما يطمئن الأعضاء إلى أنه إلى جانب التفاوض حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، سوف يتم تناول القضايا الرئيسية الثلاث الأخرى بطريقة تعاقبية أو متداورة، أو بكلتا الطريقتين، على نحو يلي احتياجات تلك الدول التي يعتبر الالتزام بمعالجة تلك القضايا أمراً أساسياً بالنسبة لها.

وبموازاة التفاوض حول جدول الأنشطة هذا، أعتقد أنه يمكننا أيضاً أن نجد طريقة إجرائية للمضي قدماً في العمل بشأن محتوى الولاية الخاصة بالتفاوض حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية. وهذا يتطلب إيجاد وسيلة يفهم من خلالها أن الهيئة الفرعية المعنية بإبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الإنشطارية لها ولاية غير محدودة إلا من جانب حيوي واحد. فهذه الهيئة الفرعية سوف تكون ملزمة بإنشاء فريق خبراء يسدي لها المشورة بشأن المسائل ذات الصلة بفعالية المعاهدة المقترحة التي ينبغي أن يكون معناها الدقيق مفهوماً بوضوح.

وسوف تكون لدى أعضاء المؤتمر أفكار أخرى حول أفضل طرق السير إلى الأمام. وقد تمثل شاغلي في زيادة التركيز على المأزق الذي يمر به المؤتمر وذلك من منظور ما يشكل، بالنسبة لي، العناصر الإيجابية التي ظهرت خلال فترة رئاسة نيوزيلندا وحتى الآن. وإذا كنت قد تسرعت في استخلاص الاستنتاجات، فما من شك في أن الأعضاء سوف يُصحّحون تصوراتي الخاطئة. ولا يسعني إلا أن أأمل في أنهم، عندما يفعلون ذلك، سوف يطرحون مقترحات بناءة حول الكيفية التي يمكن بها التوصل إلى توافق في الآراء.

وفي الختام، وبالعودة إلى القياس على "مادة للتفكير" في التقرير المرحلي الذي قدمته في الأسبوع الماضي، فإن الدليل على جوادة "الحلوى" هو في تذوقها. وقد لا تكون الحلوى طيبة المذاق بصفة خاصة ولكن ذلك سوف يعيد إلى مؤتمر نزع السلاح مصداقيته كهيئة تفاوضية، بل والأهم من ذلك أنه سوف يساهم في أمن جميع الأمم من خلال معالجة مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق التفاوض حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.

وإذا لم يكن هناك أي أعضاء آخرين يودون أخذ الكلمة قبل أن أرفع الجلسة، فإنني أختتم بذلك أعمالنا لهذا اليوم. وإذا لم يكن هناك أي متحدثين آخرين، فسوف نعتقد الجلسة العامة التالية الساعة الحادية عشرة تماماً من صباح يوم الاثنين الموافق ١٤ آذار/مارس.